



دراسة تحليلية للسياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦

إعداد

د/ محمد محمود أحمد برهام

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٣) - العدد (١١) - أكتوبر ٢٠٢٤

<https://www.rijcs.org/>

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

دراسة تحليلية للسياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

المصري ٢٠١٦

إعداد

محمد محمود احمد برهام

واجه الاقتصاد المصري العديد من الاختلالات والمشاكل المالية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية وتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي،

المستخلص

مما جعل الحكومة المصرية تلجأ لصندوق النقد الدولي من أجل مساندة الدولة في القيام بالعديد من الإصلاحات الضرورية في جميع جوانب السياسات الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦، وقد احتلت السياسة المالية مكانة هامة بين مختلف السياسات باعتبارها من أهم الأدوات التي تستعملها الدولة المصرية لإدارة الاقتصاد؛ حيث تستطيع السياسة المالية من خلال أدواتها (الإيرادات العامة، النفقات العامة) التأثير وبشكل فعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي؛ فالإيرادات العامة تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية، أما النفقات العامة فهي تخلق آفاقاً واسعة لتحريك هذا النشاط الاقتصادي.

لذلك هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ مع توضيح آثارها.

الكلمات المفتاحية: برنامج الإصلاح الاقتصادي، السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

Abstract

The Egyptian economy faced many imbalances and financial and economic problems, which led to the faltering of development efforts and the decline in economic performance indicators, which made the Egyptian government resort to the International Monetary Fund in order to support the state in carrying out many necessary reforms in all aspects of economic policies through the implementation of the Egyptian economic reform program 2016, and fiscal policy has occupied an important position among various policies as one of the most important tools used by the Egyptian state to manage the economy, where fiscal policy can Through its tools (public revenues, public expenditures) effectively influencing macroeconomic variables and then influencing the economic balance, public revenues are an important means of providing the necessary financial resources for economic development, while public expenditures create broad horizons to move this economic activity.

Therefore, this study aimed to clarify the role of fiscal policy in achieving the objectives of the Egyptian economic reform program 2016 with clarification of its effects.

Keywords: economic reform program, fiscal policy, public revenues, public expenditures

تمهيد:

واجهت الدولة المصرية العديد من التحديات منذ اندلاع ثورة يناير التي انعكست بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وما صاحبها من تدهور مستمر في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، كما واجهت مصر العديد من المشكلات التي تتعلق بكيفية تخصيص الموارد العامة المحدودة على أوجه الإنفاق المختلفة من

أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة المالية المتمثلة في: العدالة في توزيع الدخل، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة تخصيص الموارد وصولاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما عانى الاقتصاد المصري من ارتفاع نسبة الإنفاق العام على بنود الأجور والدعم ومدفوعات الفوائد، كما صاحب هذا الإنفاق الاستمرار في ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وما يتعلق به من زيادة مستوى الدين العام (الخارجي والمحلي)، ويعد ما سبق أهم ما يعوق الاقتصاد المصري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبالتالي كان لزاماً على الدولة أن تتدخل من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، من خلال تطبيق بعض السياسات الاقتصادية من أهمها السياسة المالية، فالسياسة المالية بفضل ما تملكه من أدوات عدة جعلها تحتل مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، فهي تقوم بالدور الأكبر في تحقيق العديد من الأهداف التي ينشدها الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تأثيرها على مستويات الدخل القومي والعمالة وكافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

وللتعرف على دور السياسة المالية في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ ومدى فاعلية السياسة المالية نذكر ما يلي:

إشكالية الدراسة

تبحث هذه الدراسة في أهم التحديات التي واجهها الاقتصاد المصري والاختلالات الهيكلية التي أثرت بالسلب على الوضع الاقتصادي، مما أجبر الحكومة المصرية على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦.

أهمية الدراسة

تهتم هذه الدراسة بالتعرف على مدى نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ الذي قامت الحكومة المصرية بتنفيذه مع توضيح الآثار المترتبة على تطبيقه.

خطة البحث

المبحث الأول: مؤشرات السياسة المالية في مصر قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦.

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي ومكوناته

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل بدء الإصلاح

المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة المالية في مصر بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦.

المبحث الأول

مؤشرات السياسة المالية في مصر قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦.

مر الاقتصاد المصري بمرحلة من التعافي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨؛ حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,١٪ في السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، وسجل النمو بمتوسط ٥,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، كما انصب تركيز الاقتصاد الكلي في مصر خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ على التخفيف من حدة الآثار السلبية اللازمة العالمية على الاقتصاد المحلي. وقد اتسمت السياسات المالية باتجاهاتها التوسعية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وعلى ضوء أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وما تبعها من ثورة يونيو ٢٠١٣ وما نتج عنها من مشكلات اقتصادية كانخفاض معدل النمو، وتفاقم عجز الموازنة، وارتفاع الدين العام؛ فخلال الربع الأول من ٢٠١١ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢٪ مقارنة بذات الفترة في ٢٠١٠، ويتسم الاقتصاد المصري منذ اندلاع الثورة بمعدلات نمو أقل كثيرًا من المتوسط الذي سجله خلال العقد الماضي. اتسمت هذه الفترة بتزايد الاقتراض الحكومي بعد الثورة من الأسواق المحلية، وتدهور كبير بميزان المدفوعات، التراجع في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يصمد خلال هذه الفترة سوى تحويلات المصريين العاملين في الخارج^(١).

ولأجل صياغة أفضل لأجندة الإصلاح الاقتصادي يجب توضيح ما هو الإصلاح الاقتصادي وما

هي مبررات اللجوء إليه وسوف يكون ذلك من خلال:

المطلب الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي ومكوناته

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل بدء برنامج الإصلاح

المطلب الأول

تعريف الإصلاح الاقتصادي ومكوناته

أولاً. تعريف الإصلاح الاقتصادي

١. الإصلاح الاقتصادي:

يعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تستهدف إزالة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد، وتطوير القواعد الداخلية للنمو الذاتي المتواصل، ورفع معدلات تشغيل قوة العمل ورأس المال في اقتصاد يجري تطوير هيكله وإنتاجيته وتسهيل إجراءات تأسيس الأعمال فيه، مع تطوير اندماجه في الاقتصاد العالمي بشروط متكافئة وعادلة تراعي مستوى تطوره والاعتبارات الاجتماعية المختلفة، وتهدف في الوقت ذاته توزيع الدخل بشكل عادل ومكافحة الفقر وبناء منظمات وآليات منع ومكافحة الفساد، لضمان استمرارية التطور الاقتصادي (النجار، ٢٠١١)

" إبراهيم شحاتة " أن معيار النجاح والفشل في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها (شحاتة، ١٩٩٣):

١- إن تحقيق التنمية بشكل متصل وقابل للاستمرار هو أمر معقد ومتعدد الجوانب لا يتوقف كما كان يعتقد في الماضي على مجرد تراكم المدخرات ثم استثمارها، أو على اتباع خطة مركزية محكمة يتم تنفيذها بعناية. فلا بد من توافر ضمانات أساسية في النظام الاقتصادي والسياسي، من أهمها أن يتمتع النظام الاقتصادي بقدر كاف من الثبات والاستقرار في أوضاعه الإجمالية.

٢- لا بد من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية، ليس مجرد توفير هذه الخدمات وإنما بالعمل على توفيرها بالمستوى الذي يحقق فعلاً زيادة الإنتاجية.

٣- لا بد من أن تشجع في النظام الاقتصادي حوافز حقيقية تنمي روح المبادرة والتجديد، وتعتبر المنافسة أفضل وسيلة لهذا الغرض.

٤- ضرورة التوجه إلى الخارج في تحرك الاقتصاد وليس الانغلاق على الذات، أي الأخذ بنظام للتجارة الدولية يترك لقوى المزايا النسبية تقرير نماذج الاستثمار والإنتاج والتداول، فهذا هو الذي يحقق المنافسة الفعالة في السوق المحلي ويفتح مجالات التصدير.

٥- للدولة دور رئيس في توفير المناخ الذي يسمح للحوافز الاقتصادية بأن تولد استجابات مهمة وذلك عن طريق السياسات التي تتبعها والقواعد التي تشرعها وتطبقها. وأيضًا دورًا فعالًا للدولة في ضبط الأسواق من خلال التدخل الذي للدولة عن طريق اتباع السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة.

٦- ينبغي التأكد من أن النمو الاقتصادي سوف يؤدي إلى تحسين أحوال الأغلبية الفقيرة، وأن من واجب الدولة التأكد من إتاحة الفرص لأكثر عدد ممكن من الناس للاستفادة من هذا النمو عن طريق تشجيع الاستثمارات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، وتوفير الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والتدريب الفني بالمستوى الذي يكفل زيادة الإنتاجية.

ومما سبق يمكن تعريف برامج الإصلاح الاقتصادي إجرائيًا بأنه حزمة من السياسات الاقتصادية والتنموية التي تستهدف إحداث تغييرات منظمة في النواحي الاقتصادية والتنموية لإزالة الاختلالات الاقتصادية والتنموية. كما تعمل في مجموعها على تحقيق نمو شامل ومستدام للاقتصاد القومي (الاقتصاد المصري، ٢٠١١)

٢. السياسة الإصلاحية:

هي مجموعة محددة من السياسات الموجهة لتحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي برامج التثبيت الاقتصادي، والمجموعة الثانية هي سياسات أو برامج التكييف الهيكلي.

٣. سياسات أو برنامج التثبيت:

تهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن على المستوى الحالي بإزالة الاختلالات الموجودة عن طريق تقليل العجز بالموازنة العامة وعن طريق تقليل العجز بميزان المدفوعات وتقليل معدلات التضخم، ويتم تحقيق هذا التوازن عن طريق تخفيض (تقييد) الطلب الكلي بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات ووضع قيود على عرض النقود والائتمان المحلي وخفض مستويات الأجور الحقيقية، وتتميز هذه السياسات أو البرامج بأنها قصيرة الأجل تستهدف جانب الطلب،

وهي سياسة إجرائية يتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي ويعتبرها الخطوة الأولى والمهمة للإصلاح الاقتصادي.

٤. برامج التكيف الهيكلي (عبد العلي السروجي، ٢٠٠٨):

تقوم هذه البرامج بالتأثير على العرض وتهدف إلى رفع مستوى التوازن (أي تحقيق التوازن في مستوى أعلى): عن طريق التغلب على التشوهات والعوائق الموجودة في هيكل الاقتصاد؛ وذلك باستخدام ثلاث آليات على النحو التالي:

١- الانفتاح الاقتصادي الوطني على الاقتصاد الدولي من خلال خفض الضرائب على الصادرات والتعريفات الجمركية على الواردات وتحديد سعر صرف أكثر واقعية.

٢- تحرير نظام الأسعار حتى يحقق تخصص أكثر كفاءة لموارد الاقتصادية وكذلك تحرير أسعار الفائدة وذلك عن طريق.

أ - إزالة التعريفات والقيود على سعر الصرف.

ب - خفض الإعانات الحكومية لسلع وخدمات معينة (الدعم).

ج - إصلاح هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة والذي يتضمن خفض الضرائب على التجارة الخارجية وإعطاء دور أكبر للضرائب غير المباشرة على الدخل والثروة.

٣ - إعطاء دور للدولة في التنظيم والتدخل المباشر في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وذلك عن طريق التحول إلى القطاع الخاص.

ومن الممكن تقسيم سياسات أو برامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لعدة معايير

المعياري الزمني: فتتقسم لسياسات قصيرة الأجل أو سياسات طويلة الأجل.

معياري التأثير: سياسات التأثير على جانب الطلب أو سياسات التأثير على جانب العرض.

معياري الإنفاق: سياسات تثبيت أو إنفاق أو تحويل الإنفاق.

المطلب الثاني

مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل بدء برنامج الإصلاح

تمهيد:

ولكي تتضح مبررات لجوء الدولة المصرية إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ يجب أن نستعرض بعضاً من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري في الفترة التي سبقت برنامج الإصلاح وخصوصاً من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث سجلت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٥,٢٪ وهذا يعتبر معدل نمو مرتفع عند مقارنته بالفترة التالية؛ حيث مر بمراحل مختلفة من الانخفاض حتى وصلت إلى ٤,٤٪ في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ كما تعتبر هذه الفترة ككل من الفترات السيئة التي مرت على الاقتصاد المصري عند مقارنتها بالسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والتي وصل فيها معدل نمو الناتج المحلي إلى ٧٪ وسوف يتم سرد تفاصيل مؤشرات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية لهذه الفترة كما يلي:

أولاً. مؤشرات الاقتصاد الكلي قبل الإصلاح الاقتصادي:

على الرغم من وصول معدل التضخم إلى أقل مستوياته مسجلاً ٥,٥٪ وذلك في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ كما بلغ معدل النمو في هذه الفترة ٥,٢٪، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي وارتفاع معدل الدخل الأجنبي، كما بلغ معدل الادخار المحلي الإجمالي نحو ١٤,٣٪ وبلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣,١٪ كما هو موضح بالجدول رقم (١). ولكن سرعان ما تبع هذا النمو انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي التالي ٢٠١١/٢٠١٠ مسجلاً ١,٨٪.

جدول رقم (١)

أداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥/٢٠١٤

السنة المالية/البيان	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار جنية)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط معدل نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالآلاف جنية)	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي %	معدل الادخار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٠,٦,٦	%٥,٢	٣٣,٧٧٧	%٣,١	%١٤,٣
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٧١,١	%١,٨٠	٣٣,٦٥٤	%٠,٤-	%١٣
٢٠١٢/٢٠١١	١٦٧٤,٧	%٢,٢	٣٣,٦٥٠	%٠	%٨,١
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨٦٠,٤	%٢,٢	٣٣,٦١٤	%٠,١-	%٧,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	٢١٣٠	%٢,٩	٣٣,٨٢١	%٠,٦	%٥,٢
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٤٤٣,٩	%٤,٤	٣٤,٥٢٩	%٢,١	%٥,٨
التغير خلال الفترة %	%١٠,٢	%١٥,٣-	%٢,٢	%٣٢,٢-	%٥٤,٦-

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على العمود الأول والثاني مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار من مجلس الوزراء، الثالث والرابع والخامس بيانات البنك الدولي

حيث يعتبر معدل منخفض للغاية لم يحدث في مصر منذ السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ١٩٩١ حيث كان معدل النمو وقتها ١,٩٪. كما صاحب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي انخفاضاً في مستوى نمو نصيب الفرد ليصل إلى -٤,٠٪، وانخفاض معدل الادخار بمقدار ١,٣٪ ليصل إلى ١,٣٪، وقد كان يسود في المجتمع المصري إحساس الظلم وعدم المساواة وانتهاك عدالة التوزيع بين شرائح المجتمع المختلفة مما أدى إلى

قيام ثورة يناير التي أثرت بدورها على الاقتصاد المصري مما أدى إلى مزيد من التدهور في الأحوال الاقتصادية.

أما في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ فقد ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٣٪ ليصل إلى ٢,٢٪. أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فلم يطرأ عليه أي تغيير، ولكن حدث انخفاض كبير في نسبة الادخار ليصل إلى ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مما سيكون له بعض الآثار السلبية. ولم يحدث تغيير في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن السنة المالية السابقة، بالإضافة إلى سلبية باقي المؤشرات كما هو الحال في معدل نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل -٠,١٪ وانخفض معدل الادخار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٠٪ ليصل إلى ٧,٩٪.

وفي السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ زاد الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه ظل تحت معدل ٣% مسجلاً ٢,٩% كما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٠,٦٪، بينما انخفض معدل الادخار ليصل إلى ٥,٢٪. وفي السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٤,٤٪ كما زاد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة ملحوظة عن العام السابق ليصل إلى ٢,١٪، كما زاد معدل الادخار من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٨,٥٪ وعلى الرغم من هذه الزيادة فإنها لا تكفي لإزالة الآثار المترتبة على الانخفاض في السنوات السابقة.

ثانياً: السياسة المالية قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي

أ- هيكل الإيرادات والنفقات والعجز

١- الإيرادات العامة للدولة.

لم يظهر تغير حقيقي في الإيرادات وإن كان هناك تطور في أرقام الإيرادات العامة ففي السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ كانت الإيرادات ٢٦٨,١ مليار جنيه مصري وتطورت حتى وصلت إلى ٤٦٥,٢

دراسة تحليلية للسياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦

مليار جنيه مصري بنسبة تغير وصلت إلى ٧٥٪ خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠٠٩ ولكن يكشف الجدول رقم (٢) أن نسبة الإيرادات قد حققت أعلى نسبة حيث وصلت إلى ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهو أعلى نسبة تم تحقيقها خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤ إلى أن وصلت نسبة الإيرادات إلى ١٩,٢٪ في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ وتعد هذه أقل نسبة إيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة بنسبة تغير وصلت إلى -١٢,٧٪ خلال تلك الفترة.

جدول رقم (٢)

مؤشرات السياسة المالية خلال الفترة من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى السنة المالية

٢٠١٥/٢٠١٤ (بالمليون جنيه)

السنة المالية	الإيرادات العامة	الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي %	النفقات العامة	النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	العجز الكلي	نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٦٨١١٤	٢٢%	٣٦٥٩٨٧	٣٠,٣%	٩٨	٨,١%
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٥٢٦٨	١٩,٣%	٤٠١٨٦٦	٢٩,٣%	١٣٤,٥	٩,٦%
٢٠١٢/٢٠١١	٣٠٣٦٢٢	١٩,٧%	٤٧٠٩٩٢	٣٠,٥%	١٦٦,٧	١٠,٨%
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٥٠٣٢٢	٢٠,٠%	٥٨٨١٨٨	٣٣,٥%	٢٥٥,٤	١٢,٨%
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٥٦٧٨٨	٢٢,٩%	٧٠١٥١٤	٣٥,١%	٢٣٩,٧	١٣,٧%
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٦٥٢٤١	١٩,٢%	٧٣٣٣٥٠	٣٣,٤%	٢٧٩,٤	١١,٥%
التغير خلال الفترة %	٧٥%	-١٢,٧%	٨٢,٥%	١٠,١%	١٠٧,٧%	١٧,٣%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البنك المركزي المصري تقارير سنوية مختلفة

٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠١٠/٢٠٠٩.

ب- النفقات العامة للدولة:

يتوقف الدور الذي يمارسه الإنفاق العام في الاقتصاد المصري على طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعد الإنفاق العام من أهم الأدوات الأساسية للسياسة المالية، وفكرة أو إشكالية الحجم الأمثل للإنفاق وما يتبعها ليس فقط من مدى ملاءمة مستوى هذا الإنفاق وهيكله، ولكن أيضًا بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية في المجالات التي تحتاج إلى تدخل، لذلك يصبح من الضروري في ظل الموارد المتاحة التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل.

وباستعراض تطور نسبة الإنفاق العام في مصر يتضح في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إجمالي النفقات العامة قد بلغ نحو ٩،٣٦٥ مليار جنيه (بما نسبته ٣٠،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إجمالي النفقات العامة قد بلغ نحو ٤٠،١٩ مليار جنيه (بما نسبته ٢٩،٣% من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ أن إجمالي النفقات العامة قد بلغ نحو ٥٨٨،٢ مليار جنيه (بما نسبته ٣٣،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ أن إجمالي النفقات العامة قد بلغ نحو ٧٣٣،٤ مليار جنيه (بما نسبته ٣٥،١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ أن إجمالي النفقات العامة قد بلغ نحو ٧٣٣،٤ مليار جنيه (بما نسبته ٣٣،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة تغير مئوية وصلت خلال تلك الفترة إلى ٨٢،٥٪ ونسبة تغيير النفقات في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى ١٠،١٪ ويظهر أن معدل الإيرادات قد حدث له تغير في نفس المدة بنسبة مئوية وصلت إلى -١٢،٧٪.

وتحليل مكونات الإنفاق العام تبقى هي الأكثر أهمية في شرح تأثير الإنفاق العام، وانعكاساته على الوضع الاقتصادي، ويلاحظ استحواذ بند الأجور وبند مدفوعات الفوائد على الدين وبند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على النسبة الأكبر من النفقات العامة.

جدول رقم (٣)

تطور الإنفاق العام في مصر خلال الفترة من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى السنة المالية

٢٠١٤/٢٠١٥ (بالمليون جنيه)

السنة المالية	الأجور وتعويضات العاملين	مشتريات السلع والخدمات	الفوائد على الدين المحلي والخارجي	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	مصروفات أخرى	مشتريات الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٥,٣٦٩	٢٨,٠٥٩	٧٢,٣٣٣	١٠٢,٩٧٥	٢٨,٩٠١	٤٨,٣٥٠
٢٠١١/٢٠١٠	٩٥,٠٨٢	٢٣,٧٨٥	٨١,٠٨١	١٢٢,٨٣٤	٣١,٣٦٣	٣٧,٩٥٢
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٢,٨١٨	٢٦,٨٢٦	١٠٤,٤٤١	١٥٠,١٩٣	٣٠,٧٩٦	٣٥,٩١٨
٢٠١٣/٢٠١٢	١٤٢,٩٥٦	٢٦,٦٥٢	١٤٦,٩٩٥	١٩٧,٠٩٣	٣٤,٩٧٦	٣٩,٥١٦
٢٠١٤/٢٠١٣	١٧٨,٥٨٩	٢٧,٢٤٨	١٧٣,١٥٠	٢٢٨,٥٧٨	٤١,٠٦٧	٥٢,٨٨٢
٢٠١٥/٢٠١٤	١٩٨,٤٦٨	٣١,٢٧٦	١٩٣,٠٠٨	١٩٨,٥٦٩	٥٠,٢٧٩	٦١,٧٥٠
التغير خلال الفترة %	١٣٢,٥ %	١١,٤ %	١٦٦,٩ %	٩٢,٩ %	٧٣,٧ %	٢٧,٧ %

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، إعدادات

مختلفة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥.

١- الأجور وتعويضات العاملين:

لقد كان يستحوذ بند الأجور على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي فيما سبق حيث بلغ معدل الأجور من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ١٩٩٩/٢٠٠٠ بما يعادل ٥٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي (إبراهيم العيسوي، ٢٠٠٧).

وعند تحليل بيانات الجدول رقم (٣) لوحظ انخفاض نسبة الأجور سواء من إجمالي النفقات العامة أو من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغت نسبة الأجور وتعويضات العاملين إلى النفقات

العامه ٢٣,١٪، و٧٪ بالنسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك في العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، وفي السنه الماليه ٢٠١١/٢٠١٠ بلغت نسبة الأجور وتعويضات العاملين إلى النفقات العامه ٢٣,٩٪ وتقريبا بنسبه ٧٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي، في السنه الماليه ٢٠١٢/٢٠١٣ كانت نسبة الأجور وتعويضات العاملين إلى النفقات العامه ٢٤,٢٪ وتمثل من الناتج المحلي الإجمالي ٧,٩٪، وفي السنه الماليه ٢٠١٣/٢٠١٤ كانت نسبة الأجور وتعويضات العاملين إلى النفقات العامه ٢٥,٤٪ وإلى الناتج المحلي الإجمالي ٨,٣٪، وفي السنه الماليه ٢٠١٤/٢٠١٥ كانت نسبة الأجور وتعويضات العاملين إلى النفقات العامه ٢٧٪ وإلى الناتج المحلي الإجمالي ٨,١٪. حيث أثبتت البيانات وجود زياده في معدلات الأجور والتعويضات وإن كانت نسبة الزياده لا توازي الزياده في معدلات التضخم عن نفس الفتره، كما يتضح أن الأجور الحقيقيه للعاملين بالدوله قد انخفضت بشده بالرغم من التغيير البسيط في نسبتها إلى النفقات العامه وإلى الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت قيمتها الشرائيه نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

كما يوجد فجوة كبيره في بند الأجور عند مقارنة ما قد كان في السنه الماليه ١٩٩٩/٢٠٠٠ وما تلاها من فتره قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي (عبد العلي السروجي، ٢٠٠٨).

٢- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعيه:

يعد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعيه بكافه أنواعها من أهم أدوات السياسه الماليه التي تلجأ إليها الدوله لتقليل التفاوت في توزيع الدخول لمساعدة الأفراد والأسر الفقيره على توفير احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويهدف الدعم عمومًا إلى دعم مستويات معيشه الفقراء من ناحيه، والحفاظ على مستويات أسعار السلع الأساسيه لتكون في متناول الجميع من ناحيه أخرى، والجدير بالذكر أن الحكومه المصريه تقوم بدعم العديد من السلع والخدمات الأساسيه، حيث وصلت نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعيه في السنه الماليه ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٨,١٪ من إجمالي النفقات العامه وبلغت نسبتها ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما في السنه الماليه

٢٠١١/٢٠١٠ وبلغت نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى ٣٠,٦٪ بما يمثل ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفعت نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتصل إلى ٣٣,٥٪ من النفقات العامة و١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما استمر ارتفاع نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى النفقات العامة في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٤١,١٪ كما بلغت نسبتها ١٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ سجل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى النفقات العامة أقل معدل حيث بلغ ٢٧٪ وبلغ ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما لوحظ استحواذ بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على أضعاف ما تستحوذ عليه الاستثمارات وهو ما يؤثر سلباً على التقدم الاقتصادي.

كما يظل شرح مكونات بند المنح والمزايا الاجتماعية الأكثر أهمية لبيان مدى تأثير السياسات المالية على تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي، كما تهتم الدولة بتقديم المنح حيث استحوذ بند الدعم على نسبة كبيرة من النفقات العامة حيث سجل الدعم أعلى نسبة له من إجمالي النفقات العامة في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مسجلاً ٢٩٪، كما يتضح وجود تشوه كبير في عملية توزيع الدعم حيث استحوذ دعم الطاقة ودعم السلع التموينية على النصيب الأكبر من إجمالي الدعم كما هو موضح بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

تطور بعض مؤشرات في الدعم في مصر خلال الفترة من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ (بالمليار جنيه)

السنة المالية	إجمالي الدعم	إجمالي الدعم من النفقات العامة %	دعم الطاقة	دعم الطاقة إجمالي الدعم %	دعم السلع التموينية إجمالي الدعم %	دعم السلع التموينية
٢٠٠٩/٢٠١٠	٩٣,٦	% ٢٥,٥	٦٥,٥	% ٧٠	١٧,٩	١٦,٨
٢٠١٠/٢٠١١	١١١,٢	% ٢٧,٦	٦٧,٧	% ٦٠,٨	٢٩,٤	٣٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	١٣٤,٩	% ٢٨,٦	٩٥,٥	% ٧٠,٧	٢٢,٤	٣٠,٣
٢٠١٢/٢٠١٣	١٧٠,٨	% ٢٩	١٢٠	% ٧٠,٢	١٩	٣٢,٥
٢٠١٣/٢٠١٤	١٨٧,٧	% ٢٦,٧	١٢٦,٢	% ٦٧,٢	١٨,٩	٣٥,٥
٢٠١٤/٢٠١٥	١٥٠,٢	% ٢٠,٤	٧٣,٩	% ٤٩,٢	٢٦,٢	٣٩,٤

المصدر: إعداد البحث اعتماداً على وزارة المالية الحساب الختامي، إعداد مختلفة، من

٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٢٠١٠/٢٠٠٩

ففي السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ يستحوذ دعم الطاقة على ٦٥,٥ مليار جنيه بمعدل ٧٠٪ من إجمالي الدعم ويستحوذ دعم السلع التموينية على ١٦,٨ مليار جنيه بما نسبته ١٧,٩٪ من إجمالي الدعم، وفي السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ ارتفاع دعم الطاقة إلى ٦٧,٧ مليار جنيه بما نسبته ٦٠,٨٪ من إجمالي الدعم ويستحوذ دعم السلع التموينية على ٣٢,٧ مليار جنيه بما نسبته ٢٩,٤٪ من إجمالي الدعم، وفي السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ واصل دعم الطاقة ارتفاعه ليصل إلى ١٢٠ مليار جنيه بما نسبته ٧٠,٢٪ من إجمالي الدعم بينما انخفض دعم السلع التموينية إلى ٣٢,٥ مليار جنيه بما نسبته ١٩٪، وفي السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ واصل دعم

الطاقة ارتفاعه ليصل إلى ٢،١٢٦ مليار جنيه بما نسبته ٦٧،٢٪ من إجمالي الدعم ويستحوذ دعم السلع التموينية على ٣٥،٥ مليار جنيه بما نسبته ١٨،٩٪ من إجمالي الدعم وفي السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفض دعم الطاقة ليصل إلى ٧٣،٩ مليار جنيه بما نسبته ٤٩،٢٪ من إجمالي الدعم ويستحوذ دعم السلع التموينية على ٢٩،٤٪ بما نسبته ٢٦،٤٪ من إجمالي الدعم ويعد هذا التراجع بسبب انخفاض الأسعار العالمية للبتروول (المركزي المصري، ٢٠١٥/٢٠١٤).

كما لوحظ وجود تشوه كبير في توزيع نسب الدعم حيث يبلغ دعم الطاقة ضعف دعم السلع التموينية أو أكثر من ذلك، مما يسبب سوء تخصيص الموارد الاقتصادية والتشوه في الأسعار والمغالاة في الاستهلاك وتربح بعض الأفراد من ازدواجية الأسعار للسلع الواحدة، مما يشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة وفي الوقت نفسه فإنه لا يحقق الهدف المطلوب منه بل يشجع على زيادة الاستهلاك، ويعد دعم الطاقة بصورته الحالية مؤدياً إلى خفض مصطنع في تكلفة الإنتاج وهو ما يشجع على استمرار قدر كبير من المنتجين غير الأكفاء في السوق، وعدم كفاءة عملية الاستهداف حيث لا يصل الدعم إلى مستحقيه حسب بيانات البنك الدولي؛ فإن ٦٤% من مخصصات الدعم يصل لغير الفقراء (حسنين عبد الحميد، ٢٠١٥).

٣- الفوائد على الدين المحلي والخارجي:

تزايد عبء الفوائد على الدين المحلي والخارجي وما له من تأثير متزايد على باقي المؤشرات الاقتصادية، ويتضح أن في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغت الفوائد على الدين المحلي والخارجي ٧٢،٣ مليار جنيه بنسبة تصل إلى ١٩،٧٪ من إجمالي النفقات العامة ونسبة تصل إلى ٥،٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بلغت الفوائد على الدين المحلي والخارجي ٨٥،١ مليار جنيه بنسبة تصل إلى ١،٢١٪ من إجمالي النفقات العامة ونسبة تصل إلى ٦،٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ بلغت الفوائد على الدين المحلي والخارجي إلى ١٤٦،٩ مليار جنيه بما نسبته ٢٤،٩٪ من إجمالي النفقات العامة وبما نسبته ٧،٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغت الفوائد على الدين المحلي والخارجي ١٧٣،٢

مليار جنيه بما نسبته ٢٤,٦٪ من إجمالي النفقات العامة وبما نسبته ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بلغت الفوائد على الدين المحلي والخارجي إلى ١٩٣ مليار جنيه بما نسبته ٢٦,٣٪ من إجمالي النفقات العامة وبما نسبته ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ أن نسبة الدين ارتفعت أكثر من ست نقاط مئوية خلال تلك الفترة وهناك نسبة تغير ٪ في تلك الفترة تعد هي الأعلى في كل بنود الإنفاق العام وصلت ١٦٦,٩٪ ويعد هذا الارتفاع الكبير في خدمة الفوائد على الدين المحلي والخارجي له تأثير على كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (المركزي المصري، ٢٠١٤/٢٠١٥).

٤- تطور عجز الموازنة العامة:

يعاني الاقتصاد المصري من تفاقم في عجز الموازنة العامة، وتزايد أعباء الدين العام، ويؤدي تزايد عجز الموازنة إلى تفاقم مشكلات الدين العام وأعبائه، مما يلزم الدولة باتخاذ اللازم لمواجهة ذلك العجز، وتأتي مواجهة الدولة عن طريق زيادة الإيرادات الحكومية أو تخفيض النفقات وما له من آثار سلبية على مستويات معيشة المواطنين، لذلك كان من مبررات اللجوء إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري واحد من أهم الأهداف المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، هو تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة.

جدول رقم (٥)

تطور مؤشرات العجز الكلي والعجز النقدي والعجز الأولي من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من السنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ إلى السنة المالية ٢٠١٤ / ٢٠١٥

البيان / السنة المالية	العجز الكلي (بالمليار جنيه)	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٩ / ٢٠١٠	٩٨,٤	٨,١ %	٣,٧ %	٨,١ %
٢٠١١ / ٢٠١٠	١٣٤,٤	٩,٨ %	٣,٦ %	٩,٦ %
٢٠١٢ / ٢٠١١	١٦٦,٧	١٠,١ %	٣,٨ %	٩,٩ %
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٢٣٩,٧	١٢,٩ %	٥ %	١٢,٧ %
٢٠١٤ / ٢٠١٣	٢٥٥,٤	١٢,٢ %	٣,٩ %	١١,٤ %
٢٠١٥ / ٢٠١٤	٢٧٩,٤	١١,٥ %	٣,٦ %	١١ %
التغير خلال الفترة %	١٨٣,٧ %	٤١,٩ %	-٢,٧ %	٣٥,٨ %

المصدر: كتيب الإحصاءات الاقتصادية، المركزي المصري للدراسات الاقتصادية، اعتمادًا

على بيانات البنك المركزي المصري إعداد مختلفة، وزارة المالية التقارير المالي الشهري.

وبدراسة وبمراجعة الجدول رقم (٥) يتضح أن نسبة العجز الكلي في زيادة مستمرة، ففي السنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ كانت نسبة العجز الكلي ٩٨,٤ مليار جنيه بما نسبته ٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة العجز الأولي ٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٠ ارتفع العجز الكلي إلى ١٣٤,٤ مليار جنيه بما نسبته ٩,٨% من الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي ٣,٦% والعجز النقدي ٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، في السنة المالية ٢٠١٣ / ٢٠١٤ بلغ العجز الكلي إلى ٢٥٥,٤ مليار جنيه بما نسبته ١٢,٢% والعجز الأولي ٣,٩% وبلغ العجز النقدي ١١,٤% من الناتج المحلي الإجمالي وفي السنة المالية ٢٠١٤ / ٢٠١٥ بلغ العجز الكلي ٢٧٩,٤ مليار جنيه بما نسبته ١١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي قد بلغ ٣,٦% والعجز النقدي قد بلغ ١١% من الناتج المحلي الإجمالي ويجب أن نشير إلى أن هناك نموًا كبيرًا في

مدة قليلة في العجز الكلي بلغ نسبة تغيره ١٨٤٪ تقريبًا، وإن كان هناك انخفاض في نسبة التغير في العجز الأولي وصل إلى -٢,٧٪ فهذا يدل على ارتفاع فوائد الديون كما أشرنا سابقًا.

• تطور بعض مؤشرات الدين العام:

تمثل مشكلة تراكم الدين العام، وما يرتبط بها من أعباء على النمو الاقتصادي، وإن تراكم الدين ووصوله إلى مستويات عالية سيضعف قدرة الحكومة على مواجهة التزاماتها بحيث تصبح أكثر حساسية للتغيرات والصدمات الاقتصادية والاجتماعية.

وإن تراكم الدين العام المحلي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق تغيير عناصر الإنفاق العام، فزيادة الأعباء المرتبطة، قد تزيد من عجز الموازنة ومن ثم تقليص حجم المدخرات العامة وهو ما سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة وإزاحة الائتمان المتاح للاستثمار الخاص فضلًا عن تقليص الموارد المتاحة للاستثمار العام في مشاريع البنية التحتية ورأس المال البشري، بما يمثل عنصر إزاحة في غير صالح الفقراء وهو ما نلاحظه في Error! Reference source not found. من ارتفاع الائتمان المحلي للقطاع الحكومي من نسبة ٤٣,١٪ في سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٦٦,٣ في سبتمبر ٢٠١٥ وأيضًا انخفاض الائتمان المحلي للقطاع الخاص من ٤١,٢٪ إلى ٢١,٤ خلال نفس الفترة وهو ما يثبت انخفاض الاستثمار والإزاحة للقطاع الخاص بسبب رفع الائتمان للقطاع الحكومي.

بمراجعة ودراسة جدول رقم (٦) يتضح أن هناك تطورًا متزايدًا ومستمرًا في ارتفاع الدين العام المحلي والخارجي، ففي السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بلغ الدين العام ٨٨٨,٧ مليار جنيه بنسبة ٧٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ الدين الخارجي ٣٣,٧ مليار دولار بنسبة ١٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدين الخارجي ليقصر على ٣٩٩,٢ دولار، وفي السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفع الدين العام ليصل ١٠٤٤,٩ مليار جنيه بما نسبته ٧٦,٢٪ من الناتج المحلي

دراسة تحليلية للسياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦

الإجمالي وبلغ الدين الخارجي ٣٤,٩ مليار دولار بما نسبته ١٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي ليقصر على ٤١٣,٦ دولار.

جدول رقم (٦)

تطور الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور نصيب الفرد من الدين الخارجي من السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥ (بالمليار جنيه)

السنة المالية	الدين العام بالمليار جنيه	نسبه الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪	الدين الخارجي بالمليار دولار	نصيب الفرد من الدين الخارجي بالدولار
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٨٨,٧	٧٣,٧	٣٣,٧	٣٩٩,٢
٢٠١١/٢٠١٠	١.٠٤٤,٩	٧٦,٢	٣٤,٩	٤١٣,٦
٢٠١٢/٢٠١١	١٢٣٨,١	٧٤,٧	٣٤,٤	٣٨٩,٧
٢٠١٣/٢٠١٢	١٥٢٧,٤	٨٧,١	٤٣,٣	٤٨٩,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	١٨١٦,٦	٨٦,٤	٤٦,١	٥٠٦,٤
٢٠١٥/٢٠١٤	٢١١٦,٤	٨٧,١	٤٨,١	٥٢٨,٤
التغير خلال الفترة ٪	٪١٣٨,١	٪١٨,١	٪٣٦,٧	٪٣٢,٦

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على البنك المركزي التقارير السنوية، إعداد مختلفة من ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥.

وفي السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ارتفع الدين العام إلى ١٨١٦,٦ مليار جنيه بما نسبته ٨٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع الدين الخارجي إلى ٤٦,١ مليار دولار بما نسبته ١٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي ليقصر على ٥٠٦,٤ دولار، وفي السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ ارتفاع الدين العام إلى ٢١١٦,٤ مليار جنيه بما نسبته ٧٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع الدين الخارجي إلى ٤٨,١ مليار دولار بما نسبته ١٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي ليقصر على ٥٢٨,٤ دولار، وأن نسبة التغير خلال الفترة بلغت ١٣٨,١٪ وأن نسبة التغير خلال الفترة في الدين الخارجي بلغت ٣٦,٧٪ وبلغت نسبة التغير خلال الفترة في إجمالي الأرصدة من أذون الخزانة إلى ١٠٨,٢٪.

المبحث الثاني

تطور مؤشرات السياسة المالية في مصر بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦

من أهم أدوات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ هي السياسة المالية، ونجد السياسة المالية لها عدة محاور لتحقيق أهدافها، وباعتبار السياسة المالية أحد أهم السياسات الداعمة والدافعة نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أسند إلى السياسة المالية في الاقتصاد المصري دورًا في سياق برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، والتي اشتملت على عدة سياسات تتعلق أولها بسياسات الإصلاح والضبط المالي وثانها بسياسات دفع النشاط الاقتصادي، وثالثها بسياسات تحسين برنامج الحماية الاجتماعية (جمال خطاب، ٢٠٢٠).

عند الحديث عن أهم مكونات وأدوات السياسة المالية فإن الضريبة تعتبر إحدى وسائل السياسة المالية، والضريبة هي إحدى وسائل السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإن في حالة التضخم الناتج عن ارتفاع السيولة قد تلجأ الدول إلى رفع نسبة الضريبة على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى امتصاص السيولة ومن ثم ينخفض التضخم، أما في حالة الانكماش المتمثلة في حالة الركود الاقتصادي فقد تلجأ الدول في هذه الحالة إلى خفض نسبة الضريبة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تنشيط الدورة الاقتصادية، كما تستطيع الدولة استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار وإعطاء ميزة تنافسية لبعض القطاعات أو بعض المناطق البعيدة عن التنمية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرض ضريبة بمعدل منخفض فينتج المستثمرون نحو القطاع الذي يحقق أكبر ربحًا، وتحقيق زيادة في النمو والتشغيل وتنمية بيئة أعمال محفزة للقطاع الخاص (مصطفى مجاهد، ٢٠١٦)، ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت الحكومة عدة إجراءات منذ عام ٢٠١٦ ومن أهمها إقرار قانون الخدمة المدنية وتطبيقه، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتنوع مصادر التمويل من خلال إصدار السندات بعملة الدولار في الأسواق الدولية. كما يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية وتجسيدًا

دراسة تحليلية للسياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦

لدور الدولة، وتستخدم النفقات العامة لتنفيذ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما استهدفت السياسة المالية زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية والتوسع في البرامج الأكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية، ولم تقتصر السياسة المالية على الجهود السابق ذكرها، فقد طورت وزارة المالية أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة، وإفساح مجال أكبر للمتابعة والتقييم والمساءلة، كما أسست وزارة المالية منظومة ميكنة وإدارة المعلومات المالية الحكومية في جميع جهات الموازنة العامة بهدف رفع كفاءة وإدارة التدفقات النقدية للموازنة العامة للدولة، وفي عام ٢٠١٨/٢٠١٩ نفذت وزارة المالية تفعيل الكامل للسداد والتحصيل الإلكتروني لضمان سرعة تحصيل الالتزامات المالية وسدادها، والتزام جميع الجهات بالمخصصات المالية التي عليها للموازنة العامة (مصطفى مجاهد، ٢٠٢١)، واستهدفت هذه السياسات الوصول إلى ما يلي:

- تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في مصر:

جدول رقم (٧)

تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز في الفترة ما بين السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

والسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (مليار جنيه)

عجز الموازنة (مليار جنيه)	النفقات العامة (مليار جنيه)	الإيرادات العامة (مليار جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنة المالية
٣٣٩,٥	٨١٧,٨	٤٩١,٥	٢٧٠,٩,٤	٢٠١٦/٢٠١٥
٣٧٩,٥	١.٣١,٩	٦٥٩,٢	٣٤٧٠.	٢٠١٧/٢٠١٦
٤٢٣,٧	١٢٤٤,٤	٨٢١,١	٤٤٣٧,٤	٢٠١٨/٢٠١٧
٤٢٩,٩	١٣٦٩,٩	٩٤١,٩	٥٣٢٢,٣	٢٠١٩/٢٠١٨
٤٢٦,٨	١٤٣٤,٧	٩٧٥,٤	٥٨٢٠.	٢٠٢٠/٢٠١٩
%٢٥,٧	%٧٥	%٩٨	%١١٤	التغير خلال الفترة %

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على المركز المصري للدراسات الاقتصادية كتيب

الإحصائيات الاقتصادية بجمهورية مصر العربية إصدارات متعددة، باقي الأعمدة من تقارير

البنك المركزي السنوي إعداد مختلفة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

لقد كان لبند الدعم والمنح والمزايا، وبند مدفوعات الفائدة النصيب الأكبر في الاستحواذ على النفقات العامة. كما هو موضح بالجدول رقم (٧) ففي السنة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالإيرادات قد بلغ الإجمالي نحو ٦٥٩,٢ مليار جنيه (بما نسبته ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، كما زادت النفقات لتصل إلى ١٠٣١,٩ مليار جنيه (بما نسبته ٢٩,٧% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٨١٧,٨ مليار جنيه (بما نسبته ٣٠,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية السابقة وهو ما يعد نتيجة لما يلي:-
 أولاً- تطور الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠:

منذ فترات طويلة يعاني الاقتصاد المصري مشاكل اقتصادية عديدة ومن أهمها العجز المزمع والمستمر في الموازنة العامة للدولة، وفي هذا الإطار اتخذت الدولة عدة خطوات، وتضمنت منظومة الإصلاح المالي عدة تشريعات ضريبية، في مقدمتها (ضريبة القيمة المضافة، اغسطس ٢٠١٦)، وقانون تسوية المنازعات الضريبية (سبتمبر، ٢٠١٦)، وتعديلات قانون ضريبة الدخل لمنع التهرب والتجنب الضريبي، وكذلك إجراء تبسيط النظام الضريبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الثقة بين قطاع الأعمال ومصصلحة الضرائب، فضلاً عن اتخاذ سياسات فعالة لتنمية المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية (والتنمية الاقتصادية ٢٠١٨/٢٠١٩).

باستعراض الجدول رقم (٧) يوضح التطور في نسبة الإيرادات العامة ويتضح أنه في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغ إجمالي الإيرادات نحو ٤٩١,٥ مليار جنيه (بما نسبته ١٧,٧% من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغ الإجمالي نحو ٦٥٩,٢ مليار جنيه (بما نسبته ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغ الإجمالي نحو ٨٠٥,٧ مليار جنيه (بما نسبته ١٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)، في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بلغ الإجمالي

نحو ٩٤١,٩ مليار جنيه (بما نسبته ١٧,٩% من الناتج المحلي الإجمالي)، في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغ الإجمالي نحو ٩٧٥,٤ مليار جنيه (بما نسبته ١٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي)، ورغم الزيادة في معدل الإيرادات العامة، وصول معدل التغير خلال تلك الفترة إلى ٧٥٪ خلال السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، ويلاحظ أن نسبة التغير في الإيرادات العامة تفوق نسبة التغير خلال نفس الفترة في النفقات العامة مما يعد دليلاً على نجاح الإصلاحات المالية.

أ- الإيرادات الضريبية:

ومما لا شك فيه أن السياسة الضريبية لها انعكاس على النشاط الاقتصادي، باعتبار أن الضرائب أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة، وتعد الضريبة من الأدوات التي تلجأ إليها جميع الدول من أجل تنشيط الدورة الاقتصادية في حالات التضخم والانكماش، كما تعتبر أداة لتحقيق الاستثمار والنمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو على كيفية توزيع الاستثمارات لمختلف القطاعات وتلعب الضريبة دوراً في حالة مفاضلة الأفراد بين الادخار والاستهلاك وذلك من خلال الموازنة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية، الضريبة بمعدل منخفض يوجه المستثمرين استثماراتهم نحو القطاع الذي يحقق أكبر ربح ممكن وتلعب الضريبة دوراً في تحقيق التكامل بين المشروعات من خلال اتجاه المستثمرين نحو إنشاء المشاريع الإنتاجية المتكاملة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة وزيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة المنشآت الإنتاجية المتكاملة على بيع السلع بأسعار تقل عن المنشآت غير المتكاملة، لذلك ينظر أيضاً للضريبة على أنها أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الادخار في طريق تحقيق التنمية، ولأن النظام الضريبي لابد له من فلسفة تعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع لذلك كانت محل اهتمام صانع السياسات الاقتصادية في مصر وأحد أركان الإصلاح الاقتصادي (أحمد التابعي، ٢٠١٥)، ونظراً لسيطرة الهدف المالي على المشهد صدرت عدة قوانين ضريبية قد سبق ذكرهم.

وهيكل الإيرادات الضريبية كما هو موضح بالجدول رقم (٨) في مصر ينقسم إلى أربع فئات رئيسية هي الضريبة على الدخل والتي تعد الممول الأول والرئيسي، وبلغت نسبة الضريبة على الدخل ١٤٤,٧ مليار في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ من إجمالي الإيرادات الضريبية بالنسبة ٤١,٠٨٪ يأتي بعدها الضرائب على السلع والخدمات وبلغت ١٤٠,٥ مليار بنسبة ٣٩,٩٪ وذلك قبل البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦، في ما لم تتجاوز كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) والضريبة على الممتلكات مجتمعين بلغت ٥٦,٠٨ مليار في نفس السنة المالية ولم تتجاوز حاجز ١٥,٩٪، ولم تعد الضريبة على الدخل المصدر الرئيسي منذ السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ وأصبحت تأتي في المرتبة الثانية بعد الضريبة على القيمة المضافة التي أصبحت المصدر الأول وبلغت إيراداتها ٢٠٨,٦ مليار بنسبة تصل إلى ٤٥,١٪، وأصبحت الضريبة على الدخل تمثل نسبة ٣٦,١٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية وبلغت إيراداتها ١٦٦,٨ مليار، الضريبة على التجارة الدولية (الجمارك) الضريبة على الممتلكات مجتمعين بلغت إيراداتهم ٧٠,٧ مليار وتمثل ١٥,٣٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية، وفي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ أصبحت الضريبة على الدخل تمثل ٣٦,٤٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية ومع ذلك تظل في المركز الثاني بإيرادات بلغت ٢٦٨,٩ مليار، وتحافظ ضريبة القيمة المضافة بالمركز الأول بإيرادات بلغت ٣٢٩,٩ بنسبة تصل إلى ٤٤,٩٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية، وبالنسبة إلى كل من الضريبة على التجارة الدولية (الجمارك) والضريبة على الممتلكات مجتمعين بلغت ٩٢,١ مليار في نفس السنة المالية بنسبة ١٢,٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبة (البنك المركزي).

١- تطور الإيرادات التي حققها الدولة من ضريبة القيمة المضافة التي تم تعديلها عام ٢٠١٦:

ضريبة القيمة المضافة تعتبر من أهم الأدوات السياسية المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق جوانب تخدم التنمية الاقتصادية، وأن الهدف الرئيسي من قرار تطبيق ضريبة القيمة المضافة

يكمن في تصحيح تعديل التشوهات الاقتصادية وتحقيق إيرادات ضريبية أعلى بالمقارنة بنظام ضريبة المبيعات وبالتالي فإن التطبيق لضريبة القيمة المضافة يعمل على توسيع قاعدة الخضار الضريبية على السلع والخدمات ومنع الازدواج الضريبي بالإضافة إلى تحسين القدرة التنافسية (كريم الشافعي، ٢٠١٧)، تمثل ضريبة القيمة المضافة ضريبة على استهلاك ذات وعاء ضريبي واسع (يشمل كافة التجزئة المنفردة بما يؤدي إلى زيادة كل من الإيرادات العامة والحصيلة الضريبية) (فوزي الخولي، ٢٠١٦).

على توصيات صندوق النقد الدولي بإجراء بعض التغييرات الهامة في السياسة المالية، شهد الهيكل الضريبي إجراء بعض التعديلات لتلافي التشوهات الناجمة من تطبيقه وانتهاء بإصدار التعديل رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإجراء بعض التغييرات الهامة والتي من شأنها إحلال ضريبة القيمة المضافة محل الضريبة على السلع والخدمات) ويدفعها المستهلك النهائي حيث تفرض في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بدلاً من إعداد قانون جديد لضريبة القيمة المضافة كجزء من الإصلاحات المالية التي بدأت الحكومة في تبنيها بهدف زيادة الإيرادات العامة طبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ (وليم برسوم، ٢٠١٦).

جدول رقم (٨)

إيرادات ضريبة القيمة المضافة في مصر ونسبتها إلى الإيرادات العامة وعجز الموازنة خلال الفترة من السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة (%)	نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى الإيرادات الضريبية (%)	نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى الإيرادات العامة (%)	على السلع والخدمات الضريبية (ضريبة القيمة المضافة)	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	البيان / السنة المالية
٧١,٧%	٢٠,٣%	١٤,٦%	٧١,٦	٣٥٢,٣	٤٩١,٥	٢٠١٦/٢٠١٥
٧٠,١%	٢٤,٤%	١٧,١%	١١٢,٦	٤٦٢	٦٩٥,٢	٢٠١٧/٢٠١٦
٧٦,٦%	٢٤,٨%	١٩%	١٥٦,٢	٦٢٩,٣	٨٢١,١	٢٠١٨/٢٠١٧
٧٨,١%	٢٦,٨%	٢١%	١٩٧,٤	٧٣٦,١	٩٤١,٩	٢٠١٩/٢٠١٨
٧٥,٥%	٣٠,٥%	٢٣%	٢٦١	٧٣٩,٦	٩٧٥,٤	٢٠٢٠/٢٠١٩
٥,٣%	٥٠,٢%	٥٧,٥%	٢٦٤,٥%	١٠٩,٩%	٩٨,٥%	التغير خلال الفترة %

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، إعداد مختلفة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

الإيرادات الضريبية كما هو موضح بالجدول رقم (٨) تستحوذ بصفة عامة على نسبة كبير من إجمالي الإيرادات العامة بالموازنة العامة، بالإضافة إلى أن حصة ضريبة القيمة المضافة نجد أنها في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ نجد أنها بلغت ٧١,٦ مليار جنيه وارتفعت في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى أن وصلت ٢٦١ مليار جنيه بالنسبة تغير وصلت إلى ٢٦٤,٨٪ في تلك الفترة، كما أن نسبة مساهمتها إلى الإيرادات الضريبية زادت في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ من ٢٠,٣٪

إلى أن وصلت في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٠,٥٪، كما نجد أن نسبة حصيللة ضريبة القيمة المضافة إلى الإيرادات العامة قد زادت من ١٤,٦٪ إلى ٢٣٪ أي ما يقرب من ربع إيرادات الدولة تأتي من حصيللة الضريبة على القيمة المضافة، كما نجد أن نسبة مساهمة ضريبة القيمة المضافة لعجز الموازنة في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغت نحو ٢١,١٪ ثم أخذت في الارتفاع حتى بلغت في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٥٨,٦٪ ويمكن أن نرى أن الإيرادات المتوقعة من ضريبة القيمة المضافة يمكن احتواء العجز المتزايد في الموازنة العامة جزئياً، بالإضافة إلى أنها تعد من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في إيراداتها، كما بلغت أعلى نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة حوالي ٧٨,١٪ السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ وهي أعلى نسبة لها خلال فترة برنامج الإصلاح وبلغت في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٧٥,٥٪ وذلك نتيجة تطوير آلية التحصيل ورفع كفاءاتهم بالإضافة إلى تغيير الهيكل الضريبي وتدريب الكوادر العاملة.

ثانياً- تطور الإنفاق العام في مصر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦: وباستعراض تطور نسبة الإنفاق العام كما هو موضح بالجدول رقم (٨) يتضح إجمالي النفقات العامة قد بلغ نحو ٨١٧,٩ مليار جنيه (بما نسبته ٢٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، وبلغ إجمالي النفقات العامة نحو ١٤٣٤,٧ مليار جنيه (بما نسبته ٢٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، تزايد مستمر خلال سنوات الإصلاح الاقتصادي، ووصل التغير في النسبة المئوية خلال تلك الفترة إلى ٧٥,٤٪ من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وتحليل مكونات الإنفاق العام هي الأكثر أهمية في شرح تأثير الإنفاق العام باعتباره الأداة الأولى والأساسية للسياسة المالية ومن ثم انعكاساتها على النمو، وعند النظر إلى التقسيم الاقتصادي للمصروفات العامة خلال العامين الماليين ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠٢٠/٢٠١٩ يلاحظ استحواد البنود الثلاثة التالية: بند الفوائد على الدين وبند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وبند الأجور

وتعويضات العاملين على نسبة ٨٠,٥ %، ٧٥,٧ % على التوالي من إجمالي النفقات العامة، وهو ما يشير إلى خطورة الوضع جراء التوجه إلى الاقتراض على خلفية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتهام هذه البنود أكثر من ثلثي المصروفات مما يغل يد الدولة عن تحقيق أهداف السياسة المالية التي تلي احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (٩)

النفقات العامة وبنود المصروفات المختلفة ونسب التغير في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)

المؤشر	٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٠١٦ / ٢٠١٧	٢٠١٧ / ٢٠١٨	٢٠١٨ / ٢٠١٩	٢٠١٩ / ٢٠٢٠	التغير خلال الفترة %
إجمالي النفقات	٨١٧,٨	١٠٣١,٩	١٢٤٤,٤	١٣٦٩,٩	١٤٣٤,٧	٧٥,٤
الأجور وتعويضات العاملين	٢١٣,٧	٢٢٥,٥	٢٤٠,١	٢٦٦,١	٢٨٨,٨	٣٥,١
مشتريات السلع والخدمات	٣٥,٧	٤٢,٥	٥٣,١	٦٢,٤	٦٩,٩	٩٥,٧
الفوائد على الدين المحلي والخارجي	٢٤٣,٦	٣١٦,٦	٤٣٧,٤	٥٣٣	٥٦٨,٤	١٣٣,٣
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٠,١	٢٧٦,٧	٣٢٩,٤	٢٨٧,٥	٢٩٩,٢	١٤
مصروفات أخرى	٥٤,٦	٦١,٥	٧٤,٨	٧٧,٦	٨٦,٨	٥٩
مشتريات الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٦٩,٣	١٠٩,١	١٠٩,٧	١٤٣,٣	١٩١,٦	١٧٦,٥

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تقرير البنك المركزي، التقرير السنوي إعداد مختلفة من ٢٠١٥ / ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

أ- الأجور وتعويضات العاملين:

تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها الدولة هي إعادة هيكلة الأجور، إذ أنها تتطلب موازنة بين كل من الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية التي قد تبدو متعارضة، فتصميم سياسة متجانسة للأجور تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، بما يضمن تحقيق مستوى معيشي لائق

دراسة تحليلية للسياسة المالية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦

لكل مواطن، تعد من أهم أهداف السياسة المالية (عبد رب النبي، ٢٠١٩). ويتضح من الجدول رقم (٩) تطور الإنفاق على بند الأجور وتعويضات العاملين منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بلغ الإنفاق على بند الأجور وتعويضات العاملين ٢١٣,٧ مليار جنيه، في السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بلغ الإنفاق على بند الأجور وتعويضات العاملين ٢٨٨,٨ مليار جنيه بنسبة تغير في تلك الفترة بلغت ٣٥,١٪، ولكن هذا التغير لا يوازي الزيادة الكبيرة في معدلات التضخم، في عام ٢٠١٧ وصل التضخم إلى ٢٣,٣ % وفي عام ٢٠١٨ وصل إلى ٢٠,٩ % ويتضح من الجدول السابق أن الأجور الحقيقية للعاملين بالدولة قد انخفضت قيمتها بشدة بالرغم من التغير في نسبتها في خلال تلك الفترة نتيجة الارتفاع في معدلات التضخم.

جدول رقم (١٠)

تطور دعم الطاقة ودعم السلع التموينية من إجمالي الدعم والمنح والمزايا من السنة المالية

٢٠١٥/٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)

السنة المالية/البيان	الدعم والمنح والمزايا	دعم الطاقة	دعم الطاقة من إجمالي الدعم والمنح %	دعم السلع التموينية	دعم السلع التموينية من إجمالي الدعم المنح %
٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١	٥١,٤	٢٥,٥٩ %	٤٢,٧	٢١,٢٦ %
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٧٦,٧	١١٥	٤١,٥٥ %	٤٧,٥	١٧,١٧ %
٢٠١٧/٢٠١٨	٣٢٩,٣	١٢٠,٨	٣٦,٦٧ %	٨٠,٥	٢٤,٤٣ %
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٧٨,٤	١٠٠,٧	٣٥,٠٤ %	٨٧,٥	٢٧,٣٣ %
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٢٩,٢	٥٢,٩	٢٣,٠٨ %	٨٠,٥	٣٥,١٢ %
التغير خلال الفترة %	١٤ %	٢,٩ %	-٨ %	٨٨,٥ %	٦٥,٥ %

المصدر: العمود الأول تقرير البنك المركزي، تقرير السنوي إعداده مختلفة. باقي الأعمدة، محمد

أحمد عبد الدايم أحمد صالح، دراسة لخريطة الدعم السلعية في الموازنة العامة المصرية،

مصر، جامعة المنصورة، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد ١١ (٢)، ٢٠٢٠، ص ٥٢.

ب- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

ويعد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بكافة أنواعها من أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها الدولة لتقليل التفاوت في توزيع الدخل ومساعدة الأفراد والأسر الفقيرة على توفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات، وبدراسة بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في جدول رقم (١٠) يتضح أن في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ وصلت قيمة هذا البند إلى ٢٠١ مليار جنيه، كنسبة تصل إلى ٢٤,٦% من إجمالي النفقات العامة، وفي السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وصلت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى ٢٢٩,٢٠٠ مليار جنيه، كنسبة تصل إلى ١٦٪، من إجمالي النفقات العامة.

وبدراسة من جدول رقم (١٠) أن أكثر دعم يقدم هو دعم الطاقة ودعم المواد التموينية، حيث أنه يتعدى غالباً ٥٠٪ من قيمة الدعم وصل إلى ٦٢,٣٧٪ من قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ولكن مع دراسة كل بند على حدة نجد أن دعم الطاقة بمفرده قد استحوذ في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٤١,٥٥٪ من بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، نتيجة تحرير سعر الصرف ثم انخفاض ليصل إلى أقل قيمة له في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليصل إلى ٢٣,٠٨٪ من بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وبذلك يكون نجح في تقليص دعم الطاقة وهو أحد الإجراءات المتفق عليها في برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، أما رفع قيمة الدعم المقدم للسلع التموينية من ٢١,٢٦٪ من بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٣٥,١٢٪ من بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مما يؤكد اتجاه الدولة المستمر، نحو تقديم مزيد من الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتحسين مستوى معيشة الأفراد تماشيًا مع الظروف الاقتصادية السائدة.

ج- الفوائد على الدين المحلي والخارجي:

تحتل الفوائد على الدين المحلي والخارجي المرتبة الأولى في النفقات العامة، وذلك من قبل بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ وبدراسة جدول رقم (٩) تزداد نسبة التغير في الإنفاق على بند الفوائد على الدين ففي السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ كانت بلغت إلى ٢٤٣,٦ مليار جنيه بنسبة تصل إلى ٢٩,٨٪ من إجمالي النفقات العامة، وبلغت في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٥٦٨,٤ مليار جنيه كنسبة تصل إلى ٣٩,٦٪ من إجمالي النفقات، بنسبة تغير خلال الفترة تصل إلى ١٣٣,٣٪، ويمثل عبئًا على الموازنة العامة للدولة خاصة عندما يستخدم هذا الدين في مصروفات لا تغل أي عائد على معدلات التنمية أو في الاقتصاد الوطني.

د- تطور عجز الموازنة العامة:

الاقتصاد المصري لم يكن بمقدوره إلا تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، مطبقًا برنامجًا للتثبيت الاقتصادي، ذو الطابع الانكماشى، الهادف إلى تخفيض العجز الكلي في الموازنة العامة، وذلك من خلال تخفيض قيمة بنود الإنفاق الرئيسية، وخاصة في مجال الدعم، والعمل على زيادة الإيرادات من خلال فرض بعض الضرائب الجديدة مثل ضريبة القيمة المضافة، وبعد عجز الموازنة العامة، من أهم المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة، وكلما استطعنا تخفيض هذا العجز كلما كان ذلك توجهًا نحو المسار الصحيح لإصلاح المالية العامة للدولة، وإن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاء العجز، بل يشير إلى أن المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرًا على النمو دون مشكلات، وهي مسألة يجب أن تتم في إطار رؤية ومنظور شامل.

وبالرغم من قرارات تخفيض الدعم في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي فقد زاد العجز الكلي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ ليسجل ٣٣٩,٥ مليار جنيه، كما ارتفع في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ السجل ٤٦٢,٨ مليار جنيه بمعدل تغير يصل إلى ٢٥,٧٪ خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، وكذلك

انخفاض العجز الأولي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ من ٣,٥٪ إلى ١,٨٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتواصل الحكومة في ضوء الرؤية الاستراتيجية التي تم الإعلان عنها من خلال البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، ومدعومة بتنفيذ الإصلاحات المالية المكفولة بإجراءات للحماية الاجتماعية التي تسعى دائمًا إلى رفع معدلات النمو وزيادة معدلات التشغيل، وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

جدول رقم (١١)

العجز الكلي والعجز الأولي والعجز النقدي والنتائج المحلي الاجمالي من السنة المالية ٢٠١٥
٢٠١٦/ إلى السنة المالية ٢٠١٩ ٢٠٢٠ (بالمليار جنيه)

البيان/ السنة المالية	العجز الكلي في الموازنة العامة	نسبه العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبه العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبه العجز النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٥/٢٠١٦	٣٣٩,٥	١٢,٥-%	٣,٥-%	١٢-%
٢٠١٦/٢٠١٦	٣٧٩,٦	١٠,٩-%	١,٨-%	١٠,٧-%
٢٠١٧/٢٠١٧	٤٢٣,٧	٩,٨-%	٠,١-%	٩,٥-%
٢٠١٨/٢٠١٨	٤٢٩,٩	٨,١-%	٢,٠-%	٨-%
٢٠١٩/٢٠٢٠	٤٦٢,٨	٧,٩-%	١,٨-%	٧-%
التغير خلال الفترة %	٢٥,٧ %	٣٦,٨-%	٤٨,٦-%	٤١,٦-%

المصدر: إعداد البحث اعتمادًا على تقرير البنك المركزي المصري، التقرير سنوي، إعداد مختلفة من ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

النتائج

١. تتميز السياسة المالية بأدواتها عن باقي السياسات الأخرى والمتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، التي ما لها من دور فعال في تعديل كل من الهيكل

- الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، حيث تؤثر هذه الأدوات على العديد من المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني ومن ثم التأثير على وضعية التوازن الاقتصادي.
٢. نجد أنه تم بالفعل تخفيض العجز بالموازنة العامة للدولة يصل إلى أقل قيمة له في نهاية برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدين المحلي الإجمالي زيادة كبيرة.
٣. ضريبة القيمة المضافة تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على كل من الإيرادات الضريبية وبالتالي تؤثر تأثيرًا إيجابيًا على الإيرادات العامة خلال فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي ويرجع ذلك إلى أن مردود تطبيقها يحقق إيرادات سريعة مما يدل على فعاليتها مقارنة بالضريبة العامة على المبيعات.
٤. تطبيق ضريبة القيمة المضافة عام ٢٠١٦ كان له تأثير على الاستثمار إيجابيًا في مصر، حيث زادت الحصيلة الضريبية ونتج عن تلك الزيادة النمو في حجم الاستثمارات العامة المنفذة في مصر.

التوصيات

١. تنمية الموارد العامة للدولة مع عدم الإخلال بالتوازن الاجتماعي وذلك من خلال استكمال منظومة الإصلاح الضريبي وإدخال القطاع غير الرسمي في الإطار الاقتصادي والاجتماعي.
٢. زيادة الإيرادات العامة، وذلك من خلال تبني سياسات تيسير إجراءات غير المسجلين بضريبة القيمة المضافة لرفع حصيلة الإيرادات الضريبية، مما يؤدي بدوره لرفع حصيلة الإيرادات العامة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

٣. يجب توسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة، أي يتم زيادة نسبة الضرائب على بعض الخدمات الترفيهية وتقليلها على بعض السلع الأساسية حيث أن بعض السلع لها مزايا خاصة في الاستهلاك، وهذا من شأنه إزالة العديد من التشوهات.
٤. نشر الوعي الضريبي والعمل بجدية على ذلك بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة التهرب الضريبي والغش بكل أشكاله.
٥. التوجه للدعم النقدي المشروط وتحديد الفئات المستهدفة عن طريق مجموعة من الآليات مع ربط قيمة الدعم بمعدلات التضخم للحفاظ على القيمة الحقيقية للدعم المقدم.
٦. ضرورة العمل على التقليل من سياسة الاقتراض ويجب أن يكون الاقتراض لتمويل النفقات الضرورية، وتبني سياسات داعمة للاعتماد على آلية المشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة

المراجع

- ابراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عام، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعيتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٧.
- احمد جمال خطاب، "تحليل وقياس العلاقة بين السياسة المالية والنمو الشامل في مصر"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعه قناة السويس، كليه تجاره بالإسماعيلية، ٢٠٢٠.
- احمد حلمي مصطفى مجاهد، "تقييم إثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٢"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كليه التجارة، عين شمس، القاهرة، ٢٠١٦.
- احمد محمد عبد رب النبي، "نموذج لإعادة هيكلة الاجور في مصر مع الاستفادة من التجارب الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، جامعه عين شمس، كليه التجارة، ٢٠١٩.
- الاقتصاد المصري بعد ثوره ٢٥ يناير: التحديات الحالية ورؤية المستقبل، مجله اراء في السياسة الاقتصادية، العدد ٢٧، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مايو ٢٠١١.
- احمد سيد النجار. "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية: حاله مصر، المغرب، اليمن. قضايا استراتيجية. العدد ٣. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. الجزء، ٢٠١١.
- تقرير البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٠/٢٠١١
- تقرير البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١١/٢٠١٢
- تقرير البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٤/٢٠١٥.
- حازم الببلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت مايو ٢٠٠٥.
- أحمد فوزي الخولي، "دور الضريبة على القيمة المضافة من خلال قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ في تحقيق التنمية المستدامة، كليه تجاره، جامعه الإسكندرية، [المجلد ٥٦، العدد ١](#)، يناير ٢٠١٩.

- خالد عبد الحميد حسنين عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية الفعالة ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة المصرية دراسة تحليلية" القاهرة، ٢٠١٥.
- خالد محمد عبد العلي السروجي، "الاثار التوظيفية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في مصر"، رسالة دكتوراه، جامعه طنطا، ٢٠٠٨.
- رحاب رجائي احمد التابعي، دور السياسة الضريبية في دعم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بالتطبيق على الاقتصاد المصري، ماجستير غير منشوره، كليه التجارة، جامعه المنصورة، مصر، ٢٠١٥.
- زيد كريم الشافعي، "ضريبة القيمة المضافة ومفهومها وتنظيمها الفني (لبنان حاله دراسة)" كليه تجاره والاقتصاد، جامعه بغداد، ٢٠١٧.
- سميه احمد عبد المولى، "اثار الاصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية"، رسالة ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧.
- ابراهيم شحاته. "نحو الاصلاح الشامل، الطبعة الاولى، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.
- صلاح الدين زين الدين، "الاقتصاد الدولي"، كليه حقوق طنطا العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥.
- عبد الفتاح العموصي (تونس)، النماذج التنفيذية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، دراسة منشوره في مجله بحوث اقتصاديه عربيه، العدد التاسع، القاهرة، ١٩٩٧.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوجيز (تبع خاصه بوزارة التربية والتعليم)، ١٩٩٧.
- مريم وليم برسوم، "قياس اثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الايرادات العامة في مصر"، مجله كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، يناير ٢٠٢١.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير التنمية البشرية في مصر، الفصل الثاني الاصلاح الاقتصادي في مصر والتأسيس للانطلاق التنموية ٢٠٢١.
- وزاره التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعه الاداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.
- ياسمين محمد فؤاد "اثر برامج الاصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر"، رسالة ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.